



مسودة الدستور الروسي لسوريا: شراء للوقت وترسيخ للهيمنة

ترجمات

نشر موقع "سيريا ديبيلي" تقريراً بعنوان (Why Syrian Constitutional Debates Are Unlikely to Bring Political Reform) تناول المداولات الدائرة حول المسودة الروسية للدستور السوري، وذلك بالاستناد إلى إفادات محامين دستوريين سوريين يقيمون في بيروت طلباً عدم ذكر اسميهما لدواعٍ أمنية، حيث خلاصاً إلى أن الجانب الروسي يسعى من خلال هذه المسودة لكسب الوقت ريثما تُتم قواته العسكرية إعادة السيطرة على المناطق التي سقطت من يد النظام قبل أربع سنوات، بالإضافة إلى سعي موسكو لفرض الترتيبات النهائية للبلاد وفق ما يحقق مصالحها كونها الطرف المنتصر. وأكد المحاميان أنه طالما استمرت الحرب والتهجير فإن المداولات بشأن الدستور لا تصب إلا في مصلحة من يريد شراء الوقت وفرض رؤيته.

وفي الوقت الذي تتقدم فيه المعركة ضد تنظيم "داعش"، وترسيخ اتفاقية مناطق خفض التصعيد الروسية؛ فإنه من الممكن أن يعاد تسليط الضوء في محادثات أستانة وجنيف على مسألة الدستوري، في حين يتبدل الوضع العسكري بشكل متسارع على الأرض، حيث تبدو موسكو مصممة على تحقيق نصر عسكري لبشار الأسد، وتنصيب نفسها راعية لأية محادثات دستورية، لكن الحقيقية هي أن أي نقاش حول الدستور في الوقت الحالي لا يعدو أن يكون جهداً أجوف تروج له موسكو وحلفاؤها بهدف تسويق مشروعهم لتقسيم، وفرضه كأمر واقع يثبت عائلة الأسد في موقعها.

فالدستور الجديد يعتبر عاملاً أساسياً لعملية الإصلاح السياسي لمؤسسات الحكم التي يسيطر عليها النظام منذ ما يزيد على نصف قرن، ويبدو أنه مصمم على إضفاء الشرعية لنفسه ضمن أية ترتيبات انتقالية، ووفقاً للمحامين المقيمين في بيروت، واللذين شاركوا في ورشة عمل عقدها مركز "كارتر" حول مسودة الدستور الروسي؛ فإن إستراتيجية موسكو تقوم على تغليف نصرها العسكري في صيغة مقبولة لدى أولئك الساعين نحو الحل السياسي.

وبالإضافة إلى تراجع الولايات المتحدة والسعودية مؤخراً بشأن اشتراط رحيل الأسد، فإن واشنطن -وبحسب تصريحات وزير الخارجية تيلرسون- ترغب في التعاون مع موسكو على صياغة "الشكل النهائي للدولة السورية كبلد موحد يحق فيه للسوريين وضع دستور جديد والقيام بانتخابات حرة نزيهة واختيار قيادة جديدة".

صعود نجم موسكو

في عام 2015 مرر مجلس الأمن الدولي القرار 2254، والذي دعا إلى وضع مسودة دستور خلال ستة أشهر، لكن تواصل القتال منع العملية السياسية التي ترعاها الأمم المتحدة من تحقيق أي تقدم، وخاصة فيما يتعلق بوقف إطلاق النار وإنشاء مناطق آمنة.

وفي ديسمبر 2016 سقطت شرق حلب نتيجة الغارات الجوية الروسية العنيفة والحصار الخانق، ورعت موسكو وأنقرة عقب ذلك اتفاقية لوقف القتال، في حين استمرت سيطرة قوات النظام على معاقل المعارضة وإخلاء المعارضين والسكان المدنيين، وبعد ذلك بفترة وجيزة أنشأت روسيا مساراً آخر للمفاوضات في العاصمة الكازاخية "أستانة" بمشاركة إيران وتركيا، وقدمتها كعملية رديفة تهدف إلى إحلال السلام والاستقرار في سوريا والمنطقة، كما عرضت نسخة سياسية لإستراتيجيتها العسكرية، وقدمت في يناير الماضي مسودة دستور سوري جديد، اعتبره كوندانتين كازاجييف: "مساهمة من موسكو لتحفيز العملية السلمية"، وفي مفاوضات أستانة التي انعقدت في مايو الماضي، اقترحت موسكو إيجاد مناطق خفض للتصعيد وفق خطة عسكرية وأمنية تلبى مصالح المساهمين في الصراع، وذلك من خلال تقسيم سوريا إلى مناطق نفوذ، مما منح موسكو منصة لتحصل على اتفاق مربح مع الولايات المتحدة وحلفائها، وذلك تحت ذريعة إنهاء القتال.

المسودة الروسية للدستور السوري

وفقاً لنائب قائد القوات المسلحة الروسية ستانيسلاف ماغمدوف فإن المقترح الروسي تم وضعه للاستشارة به من أجل وضع النسخة النهائية للدستور السوري. وعلى الرغم من الادعاءات الروسية بأن المسودة قد تم وضعها "بالتنسيق مع النظام والمعارضة ومراعاة مصالح الدول الإقليمية"، إلا أنه ووفقاً للمحامين السوريين في بيروت؛ فإن نصوص الدستور الروسي بعيدة عن التناسق و"غامضة في العديد من النواحي" وبحسب أحدهما: "يكمن الشيطان في التفاصيل، إذ إن مسودة الدستور لا تتطرق للكثير من التفاصيل، بل تركت العديد من الفراغات المفتوحة للتأويل، وحينما يكون هنالك نقطة غامضة فإن السلطة تعتمد إلى تأويلها بحسب مصالحها وتدعي في الوقت نفسه بأنها تحترم الدستور".

وكان النظام قد أقر النظام دستوراً جديداً في فبراير 2012، بدلاً عن دستور عام 1973، وجاء ذلك بعد أقل من عام من اندلاع المظاهرات المناهضة للنظام في مارس 2011، حيث كان النظام راغباً في الظهور بصورة الموافق على مطالب الإصلاح الشعبي، لكن الحقيقة هي أن الدستور الجديد لم يتغير عن سابقه سوى في المظهر العام، في حين بقي المضمون على ما هو عليه، حيث تم تجاهل مقتضيات العقد السياسي الاجتماعي بين الحاكم والمحكوم، وعلى الرغم من أن المسودة الروسية قدمت بعض المبادئ الأساسية بصورة منقوصة، إلا أنها لم تحدد أدوات تنفيذ واحترام هذه البنود، حيث نصت على الاعتراف بشرعية القانون الدولي إلا أنها لم تقدم محددات لتطبيق ذلك، ولم تذكر الطريقة التي يمكن أن تعمل بموجبها المحكمة الدستوية العليا، وتم تجاهل إيراد أية إشارات لدور السلطة القضائية. فعلى الرغم من اعتبار دستور عام 2012 المحكمة الدستورية العليا والسلطة القضائية مؤسستان مستقلتان، إلا أنهما يعملان تحت السلطة والإشراف التام لرئيس الجمهورية .

وفي المقابل يقدم الدستور الروسي منظومة تشريعية ثنائية لتقاسم السلطات قوامه البرلمان (مجلس الشعب) ومجلس المناطق (مجلس للشيوخ)، ويمنح مجلس الشعب صلاحيات أكثر من الحكومة التي لن يكون بوسعها حل مجلس الشعب أو الدعوة لانتخابات جديدة، بل هي حق يمتلكه رئيس الجمهورية.

وعلى الرغم من وجود بند في الدستور الروسي يدعو إلى احترام حق المواطنة والمساواة في الحقوق؛ إلا إنه يذكر -وللمرة الأولى- مفهوم "المحاصة الطائفية" في تشكيل الحكومة، وذلك على الرغم من تناقض مفهوم الطائفية السياسية مع مبدأ المساواة في المواطنة، إذ إن القيمة الانتخابية ستنبع في هذه الحالة من الطائفة، كما أن المحاصة تتناقض مع الخطاب "العلماني والاشتراكي" لنظام البعث السوري، ولا شك في أن إضفاء الشرعية على مفهوم المحاصة الطائفية سيفضي إلى تفتيت البلاد بصورة تشبه ما حل بفي بنان بعد انتهاء الحرب الأهلية.

كما أثارت المادة 15 وغيرها من المواد بمسودة الدستور الروسي مسألة الفيدرالية، مركزة بصورة أساسية على طموحات الأكراد الانفصالية، حيث دعت إلى احترام حقوق كافة المكونات، لكنها ركزت بصورة واضحة على الأكراد، وتعتمدت في الوقت نفسه الحديث عن كيفية الاستفادة من الموارد الطبيعية وتقسيمها بين الحكومة المركزية والأقاليم ذات الحكم الذاتي.

دستور الغالب

رفض وزير الخارجية الروسي لافروف الاتهامات الموجهة إلى موسكو بمحاولة فرض قواعد اللعبة في سوريا فيما يتوافق مع مصالحها، كما رفض تشبيه المسودة الروسية بدستور بول بريمر (الحاكم المدني لسلطة الائتلاف المؤقتة عامي 2003 و2004 والذي قدم مسودة دستور أمريكي للعراق بعد الغزو الأمريكي)، كما أكد مسؤولو النظام أن الروس لن يكون لهم كلمة في هذه المسألة، حيث شدد سفير النظام لدى الأمم المتحدة بشار الجعفري على أن السوريين وحدهم سيكتبون الدستور، في حين رفضت المعارضة المقترح الروسي ولم يبد أي من وفدي النظام أو المعارضة اهتماماً به. إلا أن الوضع يختلف بصورة كبيرة خلف الأبواب المغلقة، حيث رفضت بعض فصائل المعارضة فكرة الدستور العلماني أو المدني، بينما رفض وفد النظام المس بصلاحيات ووضع رئيس الجمهورية، ولم تكن بقية النقاط ذات أولوية لوفاة النظام.

وقد ركزت الأطراف المشاركة في المفاوضات في بياناتها الخطابية على أن السوريين وحدهم سيقرون الدستور، لكن، وفقاً للمحامين الدستوريين؛ فإن المحادثات حول دستور جديد لسوريا لم يعد لها قيمة، إذ تبدو فكرة تحقيق الاندماج مستحيلة، ولا يستطيع العديد من السوريين الذين يعيشون في الخارج أن يقولوا كلمتهم، كما أن الجماعات التي تسيطر على أجزاء رئيسية من الأراضي السورية مستبعدة من المحادثات، وبعض الجماعات المتطرفة لا تعترف بالمفهوم الغربي للحديث للدستور، وبناء على ذلك فقد رأى المحاميان وجود حاجة ماسة لتحضير سوريي الداخل لفترة انتقالية تقوم على أساس احترام حقوق الإنسان والحوار الشامل النزيه.

وقد تبنت عدد من منظمات المجتمع المدني خارج وداخل سوريا هذه المبادئ في فبراير، وأصدرت بياناً مشتركاً يرفض المسودة الروسية تحت عنوان: "السوريون وحدهم يكتبون دستورهم"، ودعت إلى وضع دستور جديد ينص على فصل السلطات، ويميز بوضوح بين المؤسسات المدنية والعسكرية، ويؤكد احترام الحقوق الفردية والجماعية.

ومن الممكن أن تقوم منظمات المجتمع المدني بدور أساسي في جعل هذه البنود ضمن المحادثات الدستورية في المستقبل، حيث يحاول بعضهم ردم الهوة بين النظام وفصائل المعارضة والدفع باتجاه عملية تفاوضية شاملة، يمكن من خلالها التخطيط لمستقبل البلاد.

في هذه الأثناء يؤكد المحاميان على أنه لا ينبغي الانشغال بصياغة الدستور، بينما لاتزال البلاد في حالة حرب، ويريان أن الجدل حول هذه القضية لا يخدم إلا أولئك اللذين يرغبون في كسب المزيد من الوقت ريثما يكملون خططهم العسكرية المفضية إلى تقسيم سوريا وترسيخ خطوط التقسيم بين الرابحين والخاسرين، وختم أحدهم الحديث قائلاً: "إن الصياغة التي ستنتج عن تلك المفاوضات سينتج عنها دستور للطرف المنتصر".